

إجراءات عزل ترامب تصل مرحلة حاسمة مع بدء صياغة لوائح الاتهام بحقه

ويشار إلى أن بنود لائحة الاتهام خطوة رئيسية في إطار تحقيق العزل. وينص الدستور على أن الجرائم التي تستوجب العزل، هي الخيانة، أو الرشوة، أو الجرائم والجنگ الكبرى. وستقوم اللجنة القضائية، التي بدأت أولى جلساتها، الأربعاء، بصياغة كل بند على حدة، على أن يصوت عليه المجلس تبعاً.

ويعتزم الديمقراطيون إعداد عدة بنود في تحقيق العزل بينها اتهامات تتعلق بإساءة استخدام السلطة والرشوة وعرقلة عمل الكونغرس من خلال تحدي طلبات استدعاء المسؤولين للشهادة. وفي حالة تصويت مجلس النواب بأغلبية بسيطة لصالح بنود العزل، يتأسس رئيس المحكمة العليا جلسة محاكمة في مجلس الشيوخ، وحينها ستكون هناك حاجة إلى ثلثي أصوات المجلس من أجل عزل الرئيس عن منصبه.



نانسي بيلوسي

الرئيس أساء استخدام سلطاته لمصلحته السياسية الشخصية

ويجري مجلس النواب الأمريكي بقيادة الديمقراطيون تحقيقاً في مزاعم إساءة استخدام ترامب سلطته الرئاسية عبر الضغط على أوكرانيا لفتح تحقيق ضد أحد الخصوم السياسيين. ويعود أساس القضية إلى محادثة هاتفية على 25 يوليو الماضي، طلب ترامب خلالها من نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أن "يهتم" بأيدن نائب الرئيس الديمقراطي السابق الذي يواجه ترامب في الانتخابات القادمة عام 2020.

ويُستبته في أن الرئيس ترامب ربط حينها مسألة صرف مساعدات عسكرية بقيمة 400 مليون دولار يفترض أن تتسلمها أوكرانيا بإعلان كيبف أنها ستحقق في شأن نجل بايدن الذي عمل بين عامي 2014 و2019 لدى مجموعة "غاز بوريوما" الأوكرانية.

ويُفرض ترامب تلك الاتهامات ويقول إنها "حلمة مطاردة" ومحاولة "انقلاب ضده"، ويتوعد بالانتقام من الديمقراطيين في انتخابات العام المقبل. وبالرغم من تقدم إجراءات العزل فإن مراقبين يشككون في قدرة الديمقراطيين على إحداث المفاجأة وعزل الرئيس نظراً للتمثيلية القوية التي يحظى بها الجمهوريون في مجلس الشيوخ الأمريكي.

واشنطن - أعلنت رئيسة مجلس النواب الأمريكي الديمقراطية نانسي بيلوسي، عن طلبها رسمياً من رئيس اللجنة القضائية بالمجلس جيري نادر، البدء بصياغة لائحة اتهام ضد الرئيس دونالد ترامب، تمهيداً لعزله.

وقالت بيلوسي في مؤتمر صحفي، الخميس أمام المجلس "قسي الولايات المتحدة، لا أحد يعلو على القانون". وأردفت "الحقائق لا يمكن الجدل فيها. الرئيس أساء استخدام سلطاته لمصلحته السياسية الشخصية على حساب أمننا القومي، وانتكح الدستور". وأضافت "للأسف ولكن بقلّة وتواضع. أطلب اليوم من رئيس اللجنة المضي قدماً في إعداد بنود المساءلة" في إشارة إلى جيرولد نادر.

وفي أول تعليق على تصريحات بيلوسي، قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، ستيفاني غريشام إنه "ينبغي على بيلوسي والديمقراطيين الشعور بالخزي من أنفسهم".

وأضافت "الرئيس ترامب لم يفعل شيئاً سوى أنه قاد بلادنا بطريقة أدت إلى ازدهار الاقتصاد وتوفير المزيد من فرص العمل وتعزيز قوة الجيش. وهذا جانب فقط من إنجازاته الكبرى".

وتابعت "نتطلع إلى محاكمة عادلة بمجلس الشيوخ". وستكون مساءلة الرئيس مرحلة حاسمة قبل توجيه التهمة إليه ومصادقة مجلس النواب على إدانته قبل أن تتحول المعركة إلى مجلس الشيوخ.

وفي أول خروج له بعد تصريحات بيلوسي قال ترامب إنه "سيخرج منتصراً من معركة العزل".

وكتب ترامب على تويتر "إذا كنتم ستقررون مساعلي، فلتفعلوا ذلك الآن، وبسرعة، حتى تكون لدينا محاكمة عادلة في مجلس الشيوخ، وليتسنى لبلدنا العودة إلى العمل".

وفي محاولة منه لمواصلة حشد المعسكر الجمهوري أضاف ترامب "الجيد هو أن الجمهوريين موحدون الآن وأكثر من أي وقت مضى.. سننتصر".

وأوضح ترامب أن قرار الديمقراطيين في مجلس النواب بمواصلة إجراءات مساءلة يعني أن الرؤساء في المستقبل سيواجهون تهديدات المساءلة بشكل روتيني من النواب.

وأضاف في سلسلة تغريدات على تويتر "هذا سيعني أن إجراء المساءلة المهم ونادر الاستخدام سيتم بشكل روتيني لمهاجمة الرؤساء في المستقبل. ليس هذا ما كان الأباء المؤسسون يفكرون فيه".

التعويضات حيلة النظام الإيراني لامتناس غضب أهالي ضحايا الاحتجاجات

واشنطن تقدر مقتل أكثر من ألف محتج إيراني على يد النظام



الوجه الذي أرادت إيران إخفاءه عن العالم

الهدوء إلى إيران. وبعد ثلاثة أيام، دعا نائب قائد الحرس الثوري الإيراني علي فدوي إلى معاقبة "المرتزقة" الذين اعتقلوا إثر موجة أعمال العنف والاحتجاجات. ولكن، مع إعادة الإنترنت للعمل، علت الأصوات على مواقع التواصل الاجتماعي لمن قتل أقرباء لهم في الاضطرابات دون أن تكون لهم علاقة بأعمال الشغب.

وأقر الرئيس الإيراني حسن روحاني، الأربعاء، بإمكانية وجود "أبرياء" بين من اعتقلوا خلال موجة التوقيفات الهائلة خلال وبعد الاحتجاجات.

وقال روحاني في كلمة على التلفزيون الرسمي "بالطبع بعض الأشخاص الذين اعتقلوا أبرياء ويجب الإفراج عنهم".

ولاققت طريقة تعاطي السلطات الإيرانية مع الاحتجاجات انتقادات دولية واسعة لكن اللافت عدم إسراع الدول الغربية في النقاظ الإنشارات من الشعب الإيراني لإسقاط النظام.

وكان الرئيس الأمريكي ترامب قد قال في افتتاح قمة حلف شمال الأطلسي إن السلطات الإيرانية تقتل شعبها "بطريقة مروعة"، بينما اعتبر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أن "ما حدث لم يكن بسبب أسعار الوقود. هذا مؤشر على سخط شعبي حقيقي تجاه النظام وبصراحة هذا الأمر لم يفاجئني بأي حال".

ويطلب التقرير "دفع الدية لذوي الضحايا الذين قتلوا خلال التظاهرات الاحتجاجية على أي نحو"، وهي عبارة عن تعويض مادي ينص القانون على دفعه لعائلات ضحايا جرائم القتل. وبالنسبة لمن "قتلوا خلال اشتباكات مسلحة مع قوات الأمن"، يدعو التقرير "إلى الفصل بين العائلات والشخص الذي أقدم" على تلك الممارسات، وأن يتم الاهتمام بالعائلات ومواساتها، وهو ما أكده موقع خامنئي.

ويعارض هذا التقرير والتوصيات الواردة فيه مع الحزم الذي اعتمدته السلطة في بداية الاحتجاجات التي قطعت خلالها السلطات الإنترنت في كافة أنحاء البلاد لمدة أسبوع وهو ما يعد اعترافاً متأخراً وناقصاً أيضاً بفضاعة الجرائم التي ارتكبت في حق المتظاهرين السلميين والعزل.

واعتبرت السلطات حتى الآن الأحداث التي حصلت في البلاد أنها "اضطرابات" و"أعمال شغب"، ناتجة عن مؤامرة خارجية يبرها أعداء إيران و"مناصرون للملكية" وعناصر في حركة مجاهدي خلق، وهي حركة معارضة إيرانية محظورة ومصنفة إرهابية في إيران. وفي 21 نوفمبر، أشاد الحرس الثوري الإيراني بالرد "السريع" للقوات المسلحة ضد "مقيري الشغب" ما أسهم في عودة

تقديم إعانات مالية لأسر وأبناء الضحايا، بالإضافة إلى تسهيلات لحصولهم على عمل أو دخولهم للجامعات.

وبحسب ما ذكر موقع خامنئي، فإن التقرير قدمه، بطلب من المرشد الأعلى، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني، ويهدف إلى الإضاءة على "أسباب الاضطرابات"، وتحديد هويات القتلى وظروف موتهم وهو ما يشكل إقراراً بثقل حصيلة الضحايا.

واندلعت الاحتجاجات في إيران في 15 نوفمبر بعد الإعلان عن رفع كبير في أسعار البنزين، وسط أزمة اقتصادية تعاني منها البلاد، وامتدت إلى أكثر من 120 مدينة إيرانية.

وأعلنت السلطات عن إعادة الهدوء بعد بضعة أيام، لكن ثمنه كان "موجة قتل فضيحة"، وفق منظمة العفو الدولية، التي أشارت إلى قتل القوات المسلحة 208 أشخاص على الأقل في أعمال العنف.

ولكن ترفض السلطات الأرقام التي نشرتها "منظمات معادية" وتعتبرها "محص أكاذيب". ويشير التقرير وفق ما ورد على موقع خامنئي الإلكتروني إلى ثلاثة أنواع من الأشخاص ربما قتلوا خلال الاحتجاجات وهم "مواطنون عاديون" لم يكن لهم "دور في الفوضى"، وآخرون شاركوا في الاحتجاجات، و"مسلمون" مثيرون للشغب.

في مناورة جديدة ومحاولة من النظام الإيراني لإيجاد مخرج للمأزق الذي وجد فيه نفسه وافق المرشد آية الله خامنئي على إجراءات لفائدة أسر ضحايا الاحتجاجات الأخيرة التي اجتاحت إيران، وهو ما يمثل بمثابة الاعتراف المتأخر بتعمد السلطات ارتكاب جرائم في حق المحتجين. كما تمثل هذه الإجراءات أيضاً مسكنات لامتناس غضب أهالي الضحايا.

طهران - وافق المرشد الأعلى الإيراني آية الله خامنئي، الخميس، على اتخاذ تدابير تهدئة بسماحة تقديم تعويضات مالية لعائلات بعض الضحايا الذين قتلوا خلال قمع الحركة الاحتجاجية التي شهدتها إيران في منتصف نوفمبر الماضي.

وبعد نحو ثلاثة أسابيع من انطلاق الاضطرابات التي اعتبرت السلطات أنها نتاج مؤامرة خارجية يبدو أن خامنئي بدأ يقر بعفوية الاحتجاجات من خلال موافقته على تخصيص تعويضات لأسر الضحايا.

ويرى مراقبون أن خطوة السلطات الإيرانية تأتي لتستبق سخطاً شعبياً يبدأ بتصاعد في الأونة الأخيرة لتكشف عن مناورة السلطات للمجتمع الدولي من خلال الاستنجاد بنظرية المؤامرة لشرعة قمع الاحتجاجات، وفي المقابل تقديم تعويضات إلى ضحايا هذا القمع.

وتأتي هذه الإجراءات في وقت قالت فيه الولايات المتحدة إنها تقدر "مقتل أكثر من ألف إيراني على يد النظام" خلال المظاهرات.

إيران لم تؤكد حتى الآن سوى مقتل خمسة أشخاص بينهم أربعة من عناصر الأمن في الاحتجاجات التي هزت أكثر من 120 مدينة

ووافق خامنئي على اعتبار الأشخاص الذين قتلوا في الاضطرابات الأخيرة "ولم يكن لهم دور" فيها "شهداء"، وقد ورد ذلك الخميني، على موقعه الرسمي. ويمنح لقب "شهداء" عموماً للعسكريين الذين يقتلون على جبهات القتال. ويفتح منح هذا اللقب المجال أمام

قبرص تستنجد بالقضاء الدولي في مواجهة أطماع تركيا

الأرض وعلى طاولة المفاوضات. وأكد أن الجانب اليوناني من جزيرة قبرص لم يتخذ أي خطوة لقبول حقوق القبارصة الأتراك وضماتها، بل واصل أنشطة التنقيب الأحادية وبدأ بمنح تراخيص لذلك.

قبرص اتهمت تركيا بانتهاك القانون الدولي بتنفيذ عمليات تنقيب بحرية عن النفط والغاز قبالة سواحلها

وكان الاتحاد الأوروبي قد وافق في وقت سابق على خطوة جديدة تهدف إلى فرض عقوبات على تركيا لانتهاكها سيادة قبرص.

ولكن الرد التركي كان بتحدي هذه الخطوات وإدانة التكتل الأوروبي لتحركات أنقرة من خلال إرسال سفينة في نوفمبر الماضي بغية مواصلة التنقيب قرب السواحل القبرصية.

وطالب الاتحاد الأوروبي مرارا تركيا بوقف الأنشطة الاستكشافية في ما تعتبره قبرص مياهاها الإقليمية ولكن دون جدوى.

وقسمت قبرص العضو في الاتحاد الأوروبي أثناء غزو تركي عام 1974 بعد انقلاب بإيعاز من اليونان. وتؤيد تركيا دولة القبارصة الأتراك في شمال قبرص.

التركية في أثينا لكنها لم تقبلها. وأضاف لذلك أرسلت في وجهة أخرى.

وقال تلفزيون سيجمما القبرصي الذي كان أول المتحدثين عن هذا الموضوع إن المذكرة أرسلت عن طريق الفاكس.

وكانت قبرص قد اتهمت تركيا بانتهاك القانون الدولي بتنفيذ عمليات تنقيب بحرية عن النفط والغاز قبالة سواحلها.

ونقل عن نائب الرئيس التركي فؤاد أوقطاي قوله إن سفينة الحفر فاتح بدأت عملياتها قبالة الساحل الشمالي الشرقي لقبرص.

وكان مجلس الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي قد تبني إطار عمل لإجراءات تقييدية ضد تركيا بسبب أنشطة الحفر.

وقالت الرئاسة القبرصية في بيان "الإعلان عن هذه التحركات غير القانونية من جانب تركيا في نفس يوم بدء سريان إطار عمل جديد لعقوبات الاتحاد الأوروبي يعكس ازدياد شديداً واستفزازياً للقانون الدولي والأوروبي". وقال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو من جانبه في تصريحات سابقة إن تركيا لا تناقش أحداً حول أنشطتها داخل جرفها القاري، وإن سفينة باووز تجري عمليات التنقيب في الجرف القاري التركي.

وأشار إلى أن تركيا هزت وغبرت جزريا التوازنات في شرق المتوسط عبر إرسالها سفن تنقيب إلى المنطقة، مبينا أن ذلك ساهم في تعزيز قوة تركيا على

ونشب بين الدولتين خلاف على مناطق بحرية حول الجزيرة أعلنت قبرص تراخيص لشركات دولية للتنقيب فيها عن النفط والغاز.

وقال الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسياديس إن بلاده ملتزمة بحماية حقوقها السيادية بكل الوسائل القانونية الممكنة.

وتقول تركيا التي لا تربطها علاقات دبلوماسية مع الحكومة القبرصية المعترف بها دولياً إن نيقوسيا إما ليس لها حق منح تراخيص أو أن بعض المناطق تتعدى على الجرف القاري التركي، وأرسلت أنقرة سفن تنقيب خاصة بها إلى الجزيرة.

وقال أناستاسياديس إن قبرص سعت لتوجيه مذكرة بنواياها إلى السفارة

أثينا - تكثف حكومة قبرص من الضغوط على تركيا لمنع نهب ثرواتها من الغاز من خلال الإعلان عن التوجه إلى محكمة العدل الدولية ومقاضاة تركيا دولياً من أجل الحيلولة دون مواصلة أنقرة التنقيب عن الغاز قرب السواحل القبرصية.

وبعد إدانات أوروبية وإقليمية وأميركية للتحركات التركية، يبدو أن جمهورية قبرص وصلت إلى طريق مسدود أمام عدم استجابة الحكومة التركية ومضيها في أعمال التنقيب. وقال الرئيس القبرصي، الخميني، إن بلاده طلبت من محكمة العدل الدولية في لاهاي حماية حقوقها في الموارد المعدنية البحرية التي تنازعتها تركيا السيادة عليها.



تجاهل التحذيرات الدولية

ماكرون يواجه أضخم موجة احتجاجات ضد خطته

بين الأمن والمحتجين وهو ما تسبب في اعتقال 65 شخصاً شاركوا في الإضراب المفتوح حسبما أعلنته الشرطة وفي قطاع التعليم، أعلن 70 بالمئة من أساتذة تعليم المرحلة الابتدائية الدول في إضراب.

ولا تزال الحكومة الفرنسية عازمة على تنفيذ هذا التعديل، رغم التحرك الذي يتوقع أن يدوم مدة طويلة، وتتعهد التحرك امتحاناً حقيقياً للرئيس إيمانويل ماكرون وحكومة رئيس وزراءه إدوار فيليب.

وقد ألغى تشغيل 90 بالمئة من القطارات السريعة و80 بالمئة من القطارات في المناطق، كما أغلقت 10 محطات مترو من أصل 14 محطة في باريس. وأعلنت نقابات الهيئة المستقلة للنقل في باريس أن الإضراب سيستمر إلى غاية الاثنين على الأقل.

وبدورها أعلنت إدارة "برج إيفل" إغلاق المزارح السياحي، الخميس، وقالت في بيان إن الإغلاق سببه "حركة الإضراب المحلي" في البلاد.

وتشهد المعركة بين نقابات العمال والحكومة فصلاً جديداً على خلفية إصلاحات في أنظمة التقاعد التي تعهد بها الرئيس، إذ من المقرر وقف حركة النقل وإغلاق المدارس وحشد المتقاعدين والطلاب والمعلمين في نحو 250 مظاهرة في البلاد. ولم تخل الاحتجاجات في فرنسا من المناوشات شرطي ودركي.

باريس - عمت الاحتجاجات، الخميس، العاصمة الفرنسية باريس وكبرى المدن في البلاد، اعتراضاً على خطة إصلاح نظام التقاعد الذي كان من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ بعد عام 2015.

وجاءت الاحتجاجات تلبية للدعوة التي أطلقتها النقابات العمالية إلى إضراب عام ومفتوح، ويشكل هذا التحرك امتحاناً حقيقياً للرئيس إيمانويل ماكرون وحكومة رئيس وزراءه إدوار فيليب.

وقد ألغى تشغيل 90 بالمئة من القطارات السريعة و80 بالمئة من القطارات في المناطق، كما أغلقت 10 محطات مترو من أصل 14 محطة في باريس. وأعلنت نقابات الهيئة المستقلة للنقل في باريس أن الإضراب سيستمر إلى غاية الاثنين على الأقل.

وبدورها أعلنت إدارة "برج إيفل" إغلاق المزارح السياحي، الخميس، وقالت في بيان إن الإغلاق سببه "حركة الإضراب المحلي" في البلاد.

وتشهد المعركة بين نقابات العمال والحكومة فصلاً جديداً على خلفية إصلاحات في أنظمة التقاعد التي تعهد بها الرئيس، إذ من المقرر وقف حركة النقل وإغلاق المدارس وحشد المتقاعدين والطلاب والمعلمين في نحو 250 مظاهرة في البلاد. ولم تخل الاحتجاجات في فرنسا من المناوشات